تشخيص واقع وأهمية القطاع السياحي ومحاولة معالجة نقائصه في الجزائر

Diagnosing the reality and importance of the tourism sector and trying to address its shortcomings in Algeria

أ.د. فضيل رابح *

أستاذ التعليم العالي، مدير المركز الجامعي

المركز الجامعي بتبازة، الجزائر

أ. حفصي بونبعو ياسين

أستاذ مساعد قسم "ب"، معهد العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

المركز الجامعي تيبازة، الجزائر

hafsiyacine3879@yahoo.fr

الملخص:

شهد القطاع السياحي اهتماما متزايدا في الآونة الأخيرة، باعتباره من القطاعات الخدماتية الذي تعتمد عليه الكثير من الدول لما له من أهمية، سواء بالنسبة للفرد أوللمجتمع أوللاقتصاد ككل، ورغم الإمكانيات السياحية الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر، إلا أنها لم تولي لهذا القطاع أهمية، وبالتالي تعتبر بعيدة كل البعد عن متطلبات السوق السياحية العالمية. فمن خلال هذه الدراسة يمكن تقديم مفاهيم عامة حول السياحة والسائح، الدور والأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي، مؤشرات القطاع السياحي على المستوى العالمي والإقليمي، تشخيص واقع هذا القطاع في الجزائر من خلال عرض المشاريع السياحية وحجم التدفقات للسياح والمداخيل المالية، إضافة إلى الإستراتيجية المستقبلية لتطوير هذا القطاع، وأخيرا استخلاص النتائج واقتراح بعض الحلول لترقية القطاع السياحي في الجزائر.

الكلمات الدالة: السياحة، أهمية القطاع السياحي، الإيرادات السياحية، القطاع السياحي في الجزائر

Abstract:

The tourism sector is considered to be one of the most strategic sectors, in recent times given its importance and its influence on individuals, societies and the economy of countries. For Algeria, and despite the capacities and opportunities it has in this area, it has not been able to invest in tourism, and so far, it is far from the requirements of the world market in this sector. The studies developed in this context have made it possible to give definitions and general conceptions on tourism, the role and economic importance in the tourism sector, the influences of the tourism sector on the global and territorial level, diagnosis of the situation. of this sector in Algeria through the exposure of tourism projects, the volume of tourist flows and the state's financial income in this sector and its influence on the economy and society, in addition to determining the appropriate strategy for the evolution of this sector, and ultimately draw conclusions and suggest solutions to improve the tourism sector in Algeria.

Keywords: tourism, the importance of the tourism sector, tourism receipts, the tourism sector in Algeria

*** المؤلف المرسل**

المقدمة:

تعتبر السياحة أحد أهم الأنشطة التي تتمتع بأهمية بالغة في السنوات الأخيرة، وذلك لكونها تشمل على جميع الظواهر الاقتصادية، بل أصبحت من الصناعات المركبة التي تعتمد عليها مشاريع التنمية وتطوير الموارد الاقتصادية، والتي تنطلق من المكانة التي وصلت إليها كصناعة قائمة بذاتها، مما جعلها تمثل مصدرا رئيسيا للدخل في عدد كبير من دول العالم.

وحسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة، فإن قطاع السياحة يشكل نحو 10% من إجمالي الدخل العالمي وتوظف ما يعادل 11.8% من مجمل معدل التوظيف العالمي، بحيث تعتبر اليد العاملة الدعامة الأساسية التي يقوم عليها القطاع السياحي فهي أصل خلق الخدمات السياحية بمختلف أنواعها وجوهر جودتها، وأن بعض الدول حققت ما نسبته 25 % من دخلها الوطني من قطاع الساحة، وتتوقع دراسات المنظمة العالمية للسياحة أن يبلغ عدد السياح في العالم نحو 1.6 مليار سائح بحلول عام 2020 وإنفاق أكثر من 2000 مليار دولار[1].

ورغم الإمكانيات السياحية الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر، الموقع الجغرافي واعتدال المناخ في معظم فصول السنة، شريطها الساحلي الذي يمتد إلى أكثر من 1200كلم، جبال، ثلوج، غابات، مواقع أثرية، تاريخية، حمامات معدنية وصحراء شاسعة، بالإضافة إلى تعدد العادات والتقاليد داخل مجتمعها، هذه المقومات تمثل شروط محفزة لتنمية سياحية تعود عليها بمردود اقتصادي وتوظيف عدد معتبر من اليد العاملة، إلا أن القطاع السياحي في الجزائر لا يزال يراوح مكانه، إضافة إلى أن نصيب الجزائر من السياحة العالمية مازال ضعيفا، وهو ما يستدعي ضرورة تدعيم هذا القطاع، من منطلق أن السياحة صناعة لها مقومات هامة وأساسية متعددة تتجاوز بكثير التراث التاريخي والموارد الطبيعية، لكونها صناعة حديثة تعتمد على التخطيط السليم والفعال، والاستثمارات وتنظيم إداري متطور وجهود تسويقية معتبرة، وفي هذا المجال سنتناول البحث في سبعة أجزاء، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

أولا: مفهوم السياحة

تعددت مفاهيم السياحة باختلاف الجهة التي عرفتها، فمنهم من ركز على الجانب الاقتصادي، ومنهم من ركز على الجانب الاجتماعي، الثقافي، أو السياسي ... إلخ. وقد تغير مفهوم السياحة مع تطور الأزمنة أين ظهرت عوامل جديدة ارتبطت بظاهرة السياحة لذا نتناول التعريفات المختلفة للسياحة.

1- مفهوم السياحة في القرآن الكريم:

لقد ارتقى الإسلام بمفهوم السياحة وربطه بمقاصد عظيمة وغايات شريفة، حيث ذكرت السياحة في القرآن الكريم في مواضع متفرقة نذكر منها قوله تعالى "**التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الآمرون بالمعروف والناهون عن** المنكر **والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين**"[2]. اجتمع كثير من العلماء على أن المعنى الصحيح للسياحة في الآية هو السفر في القربات كالحج، والعمرة والجهاد وطلب العلم وصلة الأقارب ونحو ذلك.

2- مفهوم السياحة لغة:

في لغة العرب السياحة متكونة من ثلاثة أحرف أساسية وهي "السين"، "الياء"، و"الحاء" فكلمة "السيح" معناها الجاري على وجه الأرض، ومن هذه الكلمة نقول ساح يسيح وسياحا، أي إذا جرى على وجه الأرض[3]. وساح الرجل في الأرض، يسيح سياحة، إذا ذهب وضرب في الأرض وتنقل من مكان إلى آخر، فالسائح إذا لفظ يطلق على الرجل الذاهب في الأرض، وهو لا يدري متى ينتهي به المقام[4]. أما في اللغات الأجنبية[5]، فالسياحة مشتقة من كلمة "Tour" التي تعني باللغة الإنجليزية "جولة"، ويقصد بها الجولات الكبرى التي كان يقوم بها الأرستقراطيون الإنجليز، ولاسيما الشباب منهم حول القارة الأوروبية وإلى فرنسا على الخصوص من أجل المتعة والتثقف. وبعد ذلك ظهر مصطلح "Tourist"، ويقصد به الشخص الذي يقوم بالجولة، ثم جاء مصطلح "Tourism" الذي يعني العمل المتعلق بإعداد نشاط الإجازات للسائحين أو الممارسة المتعلقة بالسفر من أجل المتعة في الإجازات[6].

3- السياحة في المفهوم الحديث:

اختلف الباحثون في تعريف ظاهرة السياحة المعاصرة، نظرا لاختلاف الزاوية التي ينظر منها كل باحث إلى السياحة، فبعضهم ينظر إليها على أنها ظاهرة اجتماعية، وآخرون يرونها ظاهرة اقتصادية، والبعض يركز على دورها في تنمية العلاقات الدولية أو يرونها عاملا من عوامل العلاقات الإنسانية أوالثقافية، فأول تعريف محدد للسياحة يعود للعالم الألماني "Guyer Freuller" وذلك عام 1905، حيث عرف السياحة بأنها: "ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة، وأيضا إلى تطور الاتصالات وعلى الأخص بين الشعوب، حيث كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة كبيرة ، متوسطة أو صغيرة كانت وتقدم وسائل النقل"[7]. ومنهم من ركز على الجانب الاقتصادي وأهمل الجوانب الأخرى، فقد عرفها العالم النمساوي والخبير الاقتصادي السياسي " Herman Von Scholleron" عام 1910، على أنها "اصطلاح يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل منطقة ما أو خارجها أو دولة معينة"[8]، وقد وضع ثلاثين تعريفا مضبوطا للسياحة، واعتنى في تعريفها بالعمل الاقتصادي.

وقد تناول كل من "Hunziker et Kraft" وهما من رواد البحوث السياحية عام 1943 على أن "السياحة هي المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين، وأن هذه الإقامة لا تؤدي إلى إقامة دائمة وممارسة أي نوع من العمل سواء كان عملا دائما أو مؤقتا"[9]، وتطرق مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي في روما سنة 1963 على أن السياحة ظاهرة إنسانية تقوم على أساس انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة، وتهدف إلى تلبية الرغبات العلاجية والترفيهية والدينية والرياضية[10]. كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة سنة 1993 على أنها " أنشطة الأشخاص المسافرين من أماكنهم والإقامة في مناطق خارج إقامتهم المعتادة لمدة لا تزيد عن سنة مستمرة، وهذا لقضاء عطلة أو لأغراض أخرى"[11].

4- مفهوم السائح:

عرفه الإتحاد الدولي لمنظمات السفر على أنه الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته لمدة 24 ساعة أوتزيد، ونتيجة للنمو الذي عرفته السياحة وتعقد أوجهها ونظرا للمشاكل التي واجهت لجنة الأمم المتحدة للإحصاء في تجميع المعلومات حول السياحة، فقد لجأت هذه الأخيرة في اجتماعها المنعقد في سنة 1963، إلى تعريف آخر وهو "إن كلمة زائر تصف الشخص الذي يزور بلد غير بلد إقامته لأي غرض كان عدا العمل المأجور في البلد المضيف"[12].

ثانيا: المكانة والأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي:

تتجلى أهمية ومكانة القطاع السياحي فيما يلي:

1- تدفق الموارد المالية:

يساهم القطاع السياحي بدرجة كبيرة في توفير العملة الصعبة لتنفيذ خطط التنمية، لاسيما أن أغلب الدول النامية تعاني من نقص في رصيد العملة الصعبة واللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في إنشاء الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة، من خلال بناء الفنادق والمطاعم والقرى السياحية[13].

2- تحسين ميزان المدفوعات:

عملية نقل الأموال بواسطة السائحين من بلد إلى آخر تسمى بالصادرات غير المنظورة، فكلما زادت موارد دولة ما من السياحة زادت مواردها المالية، وبالتالي زادت قدرتها على سداد ديونها حيث أن الموارد السياحية تنعش التجارة الدولية[14].

3- خلق مناصب عمل:

تعتمد السياحة بشكل رئيسي على العنصر البشري وهذا ما ينعكس إيجابا على تشغيل العمالة، وخلق فرص عمل للمتخرجين المتخصصين في المجال السياحي، وكذا التخصصات والمهن الأخرى التي لها علاقة بالنشاط السياحي كالمحاسبين والمهندسين والمزارعين والبنائين[15]. وإن خلق منصب شغل في الفنادق ينجر عنه خلق منصب جديد في قطاع آخر، كما أن السياحة تخلق 2.75 وظيفة لكل غرفة فندقية[16] فإذا ما تم انجاز 1000 غرفة فندقية جديدة، فإن عدد الوظائف المترتبة على ذلك يكون في حدود 2750 وظيفة جديدة مباشرة وغير مباشرة، وحسب خبراء السياحة فإن قياس عدد المناصب المستحدثة في الصناعة الفندقية وحدها تكون حسب العلاقة التالية[17]:

عدد المناصب المحدثة = عدد الأسرة x 0.5

4- إعادة توزيع الدخل:

تساعد السياحة على تحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف مناطق الدولة، وذلك بإقامة المشاريع السياحية في المناطق الأقل حظا في التنمية كالمناطق الجبلية والصحراوية، والتي تمتلك عناصر الجذب السياحي، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل بها، وبالتالي توزيع الدخل بين الريف والمدينة وبين العاملين في القطاع السياحي والقطاعات الأخرى[18].

5- تنمية المرافق الأساسية:

إن تنمية السياحة تتطلب تنمية بعض المرافق مثل الطرق العامة ومياه الشرب ووسائل النقل والمطارات والموانئ، هذه المرافق تنعكس إيجابا على السياح والمواطنين الأصليين[19].

6- زيادة الاستثمار الأجنبي والمحلي:

الاستثمار السياحي يتطلب رؤوس أموال ضخمة، وغالبا ما يعجز عن توفيرها المستثمر المحلي أو الحكومة، لذا يتم فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي والشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في مجال السياحة، وهذا عن طريق استقدام الأموال إلى البلد لزيادة الاستثمار السياحي وتنميته في مجالات متعددة كمراكز الاستشفاء، الفنادق، المطاعم، وسائل النقل وغيرها. فمثلا فرنسا بلغت هذه الاستثمارات 8.9 مليار أورو سنة 2003 ما يمثل 3 % من الإجمالي الخام للاستثمارات الثابتة، وفي الفيتنام فإن قيمة الاستثمارات السياحية بلغت 9 مليار دولار سنة 2004 [20].

7- تطوير المناطق المتدهورة والريفية:

وذلك من خلال:

- إعادة بعث وإحياء أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية؛
- تثمين الأقطاب الصناعية لهذه المناطق في شكل متاحف للصناعات القديمة، والتي تمثل جزء من ثقافتها وتاريخها من أجل الحفاظ عليها وحمايتها من الزوال؛
- تطوير المناطق الريفية بمناظرها الطبيعية من خلال النشاط السياحي [21].

8- تطوير التقنيات التكنولوجية:

نقل التقنيات التكنولوجية ، وذلك من خلال ما يلي [22]:

- نقل فنون وأنظمة الإدارة الحديثة بالفنادق وغيرها من المنشآت السياحية؛
- إدخال تجهيزات متطورة من معدات جديدة يمكن استخدامها في تسهيل الخدمات؛
- تطوير وتحسين طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية؛
- إمكانية التقليد من طرف الشركات الوطنية لهذه الشركات كتطبيق نظم الإدارة الحديثة؛
- القيام ببحوث التنمية والتحديث في مجالات مختلفة للنشاط السياحي؛

- وجود الشركات الأجنبية المتطورة يفرض على الشركات الوطنية جوا تنافسيا لضمان استمرارها في السوق.

9- تحسين عمل الإدارة:

إن وجود الشركات الأجنبية في مجال القطاع السياحي يمكن أن يؤدي إلى تطوير وتحسين أنظمة وفنون الإدارة في هذا القطاع، وتبرز أهمية العقود الإدارية بصفة خاصة في هذا الشأن كأسلوب لنقل التقنيات التكنولوجية في مجال إدارة الفنادق وخير مثال على ذلك ما هو مطبق بالنسبة لسلسلة فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم، وبالتالي خلق المدارس والمعاهد المتخصصة ومراكز للبحوث[23].

10- تحسين قطاع المواصلات:

يعتمد القطاع السياحي بدرجة كبيرة على قطاع النقل، كما أن التطور التقني الذي حصل في القرن العشرين، قد طور السياحة الجماعية وهذا بفضل تطوير السيارات والقطارات والبواخر والطائرات مما أدى إلى ظهور مؤسسات نقل كبيرة تقدم خدماتها للسياح، وبالتالي لا بد من إعداد سياسة تجهيز بالمنشآت الخاصة بالمواصلات من طرقات، أنفاق، سكك حديدية، حظائر سيارات وحافلات، الرافعات الكهربائية بالنسبة للرياضة الشتوية، مطارات، موانئ ... إلخ [24].

ثالثا: مؤشرات القطاع السياحي على المستوى العالمي والإقليمي

لقد أظهر القطاع السياحي على المستوى الدولي وفي دول الجوار نموا مهما ومستمرا، وهذا من خلال تطور عدد السياح وزيادة الإيرادات المالية، مما أثر إيجابا على جميع القطاعات في العديد من دول العالم.

1- تطور عدد السياح في العالم خلال الفترة (2004-2013):

الجدول رقم (01): تطور عدد السياح في العالم خلال الفترة (2004-2013)

(الوحدة: مليون سائح)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد السياح	761.2	802.5	846.4	897.2	917	882	939	980	1037	1087

المصدر: إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة 2014

الشكل رقم (01): تطور عدد السياح في العالم خلال الفترة (2004-2013)

(الوحدة: مليون سائح)

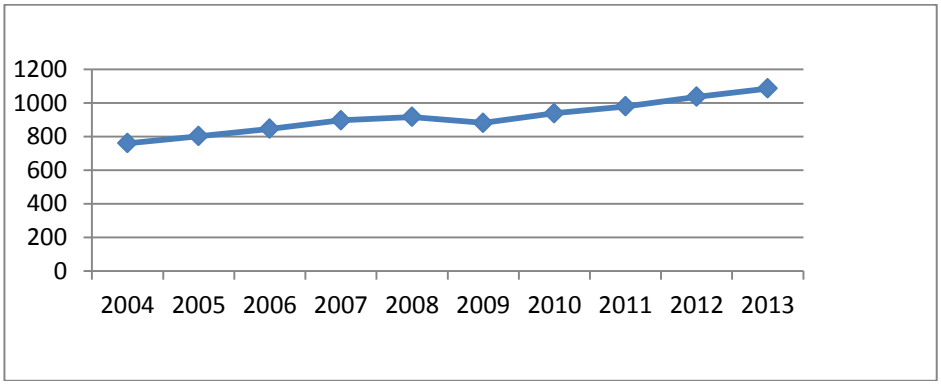

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول رقم (01)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن عدد السياح في العالم في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفع من 761.2 مليون سائح سنة 2004 إلى 917 مليون سائح سنة 2008، ثم انخفض سنة 2009 إلى 882 مليون سائح وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، بعد ذلك ارتفع سنة 2010 ليصل إلى 939 مليون سائح و 1037 مليون سائح سنة 2012 وأخيرا 1087 مليون سائح سنة 2013 .

2- تطور عدد السياح في مصر، تونس والمغرب للفترة (2000-2010):

الجدول رقم (02): تطور عدد السياح في مصر، تونس والمغرب للفترة (2000-2010)

(الوحدة مليون سائح)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مصر	5.5	4.6	5.2	6	8.1	8.6	9.1	11.1	12.8	12.5	14.7
تونس	5.05	5.23	5.31	5.11	5.99	6.38	6.55	6.76	7.05	6.90	6.90
المغرب	4.24	4.34	4.30	2.4	4.9	5.84	6.56	7.4	7.88	8.34	8.58

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا إلى إحصائيات الدول المعنية، 2011

الشكل (02): تطور عدد السياح في مصر وتونس والمغرب للفترة (2000-2010).

(الوحدة:مليون سائح)

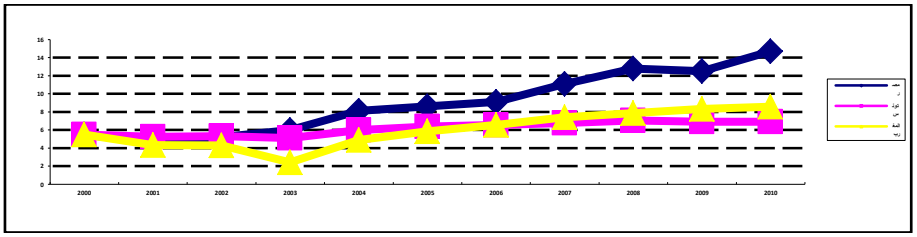

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول رقم (02)

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن عدد السياح الوافدين إلى كل من مصر، تونس والمغرب خلال الفترة (2000-2010) عرف نموا قدر بأكثر من 250 % في مصر، حيث قدر بـ 5.5 مليون سائح سنة 2000 ليصل إلى14.7 مليون سائح سنة 2010، أما في تونس فقد زاد عدد السياح من 5.05 مليون سائح سنة 2000 ليصل إلى أكثر من 7 ملايين سنة 2008 ليتراجع سنة 2010 إلى 6.90 مليون سائح، وهذا لتدهور الأوضاع الأمنية. أما في المغرب فقد وصل إلى حوالي 8.58 مليون سائح سنة 2010، بعدما كان 4.24 مليون سائح سنة 2000، وهذا ما يفسر اهتمام هذه الدول بالقطاع السياحي رغم نقص الإمكانيات مقارنة مع الجزائر.

3- تطور الإيرادات السياحية في العالم خلال الفترة (2004-2013):

الجدول رقم (03): تطور الإيرادات السياحية في العالم خلال الفترة (2004-2013).

(الوحدة: مليار دولار).

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات	629	676	742	858	919	852	927	1042	1075	1164

المصدر: إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة 2014

الشكل رقم (03): تطور الإيرادات السياحية في العالم خلال الفترة (2004-2013)

(الوحدة: مليار دولار)

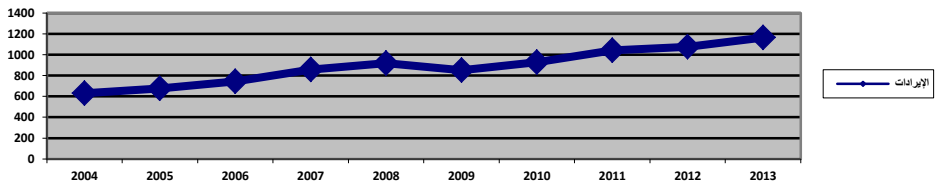

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول رقم (03)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن حجم الإيرادات السياحية في العالم شهدت تزايد مستمر خلال الفترة (2004-2013)، حيث أن الإيرادات السياحية تطورت من 629 مليار دولار سنة 2004 إلى 919 مليار دولار سنة 2008، ثم انخفضت سنة 2009 إلى 852 مليار دولار وهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، بعد ذلك ارتفعت سنة 2010 لتصل إلى 927 مليار دولار و 1075 مليار دولار سنة 2012 وأخيرا 1164 مليار دولار سنة 2013.

4- تطور الإيرادات السياحية في مصر، تونس والمغرب خلال الفترة (2000–2010):

الجدول رقم(04): تطور الإيرادات السياحية في مصر، تونس والمغرب للفترة (2000–2010)

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مصر	4.35	3.8	3.76	4.58	6.12	6.85	7.59	10.5	10.98	10.76	12.53
تونس	1.68	2.34	2.02	1.90	2.29	2.61	2.82	3.08	3.39	3.47	3.52
المغرب	2.04	2.6	2.65	3.22	3.92	4.62	6	7.16	7.17	6.56	7.35

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا إلى إحصائيات الدول المعنية، 2011

الشكل رقم (04): تطور الإيرادات السياحية في مصر ، تونس والمغرب للفترة (2000–2010)

(الوحدة: مليار دولار)

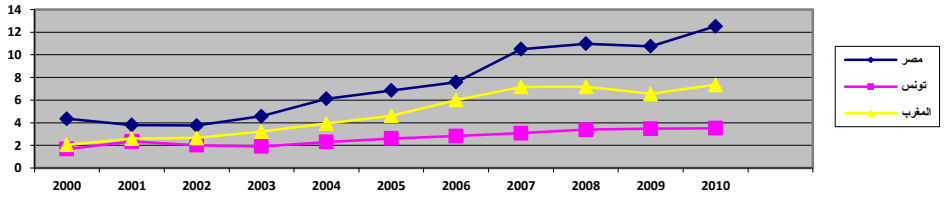

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول رقم (04)

نلاحظ بشكل عام تطور ملحوظ في الإيرادات السياحية في مصر، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2010 بـ 12530 مليون دولار، بينما كانت سنة 2000 أول سنة الدراسة تقدر بـ 4350 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرت بأكثر من 260 %، أما تونس والمغرب فقد بلغت سنة 2010 الإيرادات السياحية 3.52 مليار دولار و 7.35 مليار دولار على الترتيب، وهذا يعكس الجهود المبذولة من قبل صناع القرار في هذه الدول من أجل أن يصبح القطاع السياحي يشارك بنسبة فعالة في التنمية الاقتصادية مقارنة مع مداخيل القطاعات الأخرى.

رابعا: مقومات القطاع السياحي في الجزائر

ويمكن تقسيمها إلى:

1- مقومات طبيعية:

تتنوع الإمكانيات الطبيعية السياحية الجزائرية بين الموقع الجغرافي، المناخ، التضاريس والصحراء بالإضافة إلى الساحل.

أ- الموقع الجغرافي:

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الغرب المغرب وموريتانيا، ومن الجنوب النيجر ومالي، تبلغ مساحتها

2.381.741 كلم مربع، تحتل الجزائر موقعا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، وقد جعلها هذا الموقع ملتقى الحضارات المختلفة التي تعاقبت عليها والتي شكلت موروثا تاريخيا وحضاريا متنوعا [25]، ومحور التقاء بين قارتي أوروبا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا [26].

ب-المناخ:

يمكن أن نميز في الجزائر بين منطقتين طبيعيتين من حيث المناخ وهما كالآتي:

المنطقة الشمالية:

وتقدر مساحتها بنحو 40 ألف كلم مربع، ويرتكز فيها 90 % من مجموع سكان الجزائر، وتنتشر فيها أهم المدن والقرى والمناطق الصناعية وشبكات البنية التحتية، ويتميز مناخ المنطقة الشمالية بما يلي:

- **مناخ البحر الأبيض المتوسط:** يشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب، يتميز بدرجات حرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى شهر أفريل وتقارب 18 درجة مئوية، أما في شهر جويلية وأوت فتصل درجة الحرارة إلى أكثر من 30 درجة.
- **مناخ الإستبس:** يغطي الهضاب العليا وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسطي والمناخ الصحراوي، فالهضاب العليا شبه جافة مناخها قاري يتميز بفصل بارد وأحيانا رطب إذ يمتد من شهر أكتوبر إلى شهر ماي، حيث يسجل درجات حرارة معدومة وأحيانا سالبة في بعض المناطق، بقية الأشهر تتميز بالحرارة والجفاف بدرجات تتجاوز 30 درجة مئوية، أما الهضاب العليا الوسطى والغربية تحت الجافة، فالأمطار فيها أقل كمية وانتظاما فلا تزيد عن 400ملم/سنة.

المنطقة الجنوبية:

مساحتها تقدر بـ 2 مليون كلم مربع، وهي عبارة عن قاعدة صحراوية، يسودها مناخ صحراوي يتميز بموسم طويل وحار من شهر ماي إلى شهر سبتمبر، حيث تصل درجات الحرارة إلى أكثر من 40 درجة مئوية، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ، مما يسمح بنشاط حركة السياح في فصل الشتاء.

2- مقومات تاريخية:

نذكر منها ما يلي.

- **حي القصبة:** يقع في الجزائر العاصمة، يعود تشييده إلى الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر ميلادي، ويشتهر هذا المعلم بهندسته المعمارية البارعة من حيث القيمة الجمالية والقيمة العملية [27].

- **التاسيلي:** يعتبر من أهم المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، وقد تم تسجيله تراثا عالميا من طرف منظمة اليونيسكو للتراث العالمي سنة 1982م [28].
- **تيمقاد:** تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور ترجان سنة 100 للميلاد، تتواجد شرق ولاية باتنة، يقام كل سنة مهرجان دولي للموسيقى والتراث لمدة 15 يوم.
- **جميلة:** تقع على بعد حوالي 50 كلم شمال مدينة سطيف، وهي من أقدم المدن الرومانية في الجزائر.
- **قلعة بني حماد:** تقع بولاية المسيلة، تأسست سنة 1007 للميلاد، وكانت عاصمة للدولة الحمادية.
- **منطقة أدرار:** منطقة سياحية لما تحتوي عليه من مناظر طبيعية و آثار قديمة.
- **منطقة إيليزي:** مصنفة كتراث عالمي لليونسكو منذ سنة 1982.
- **منطقة تمنراست:** تحتوي على الحديقة الوطنية التي أنشئت سنة 1987، والتي تتميز باحتوائها على حيوانات و نباتات نادرة و نقوش على الصخور تعود للقرون الماضية.
- **واد ميزاب:** صنفت ضمن التراث العالمي من الجانب التاريخي و الحضاري و الهندسي الذي يشمل مدن مثل: بني يزقن، بونورة، مليكه، بستان النخل.
- **تيبازة:** تقع غرب الجزائر العاصمة، وهي من المدن الرومانية القديمة، تتميز بطول شريطها الساحلي، كما تتميز بكثافة غاباتها لذا تعتبر من أهم المدن السياحية في الجزائر.
- **جامع كتشاوة:** يقع بالجزائر العاصمة، بناه الأتراك منذ أربع قرون خلت.
- **الجامع الكبير:** شيد نهاية القرن 11 للميلاد، ويعد من أكبر مساجد الجزائر العاصمة.
- **المتحف الوطني سيرتا:** يقع بمدينة قسنطينة ، يعتبر من أقدم المتاحف الجزائرية، ويعتبر كنواة تجمع فيه كل القطع الأثرية التي تم اكتشافها بمنطقة الشرق الجزائري [29].
- **متحف باردو:** يوجد بالجزائر العاصمة، وتعرض به حفريات عن أصل الشعوب إثنوغرافيا، وأخرى تعود لعصور ما قبل التاريخ، إضافة إلى قطع أثرية إفريقية.
- **متحف الجهاد:** يقع بالجزائر العاصمة يحفظ كل ما يتعلق بتاريخ الثورة الجزائرية من شواهد ووثائق.
- **المتحف الوطني للفنون الشعبية:** يقع بالجزائر العاصمة، يضم معروضات وتقاليد وفنون شعبية.
- **المتحف الوطني للفنون الجميلة:** يقع بالجزائر العاصمة، تعرض به ألوانا من الفنون العصرية.
- **المتحف الوطني زبانة:** يوجد بمدينة وهران، يشمل حفريات عن عصور ما قبل التاريخ وعلوم الطبيعة.
- **متحف هيبون:** يوجد بمدينة عنابة، يحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة الرومانية.

3- المقومات المادية:

تتطلب التنمية السياحية توفر مجموعة من الهياكل القاعدية:

أ- النقل:

تمثل شبكة المواصلات أحد أهم العوامل الهامة والمأثرة في التنمية السياحية، وأهم هذه الشبكات:

الطرقات البرية: يصل طول شبكة الطرقات في الجزائر إلى 109452 كلم، تتميز بتركزها في المنطقة الشمالية، حيث يصل طولها حوالي 96684 كم موزعة كما يلي [30]:

- **الطـرق الوطنيــة:** حـوالي 28275 كلـم، الطـرق الفرعيـة الولائيـة 23926 كلـم، الطـرق البلديـة 57251 كلم.
- **السكك الحديدية:** يبلغ طول شبكة السكك الحديدية 4500 كلم، منها أكثر من 300 كلم مكهرب، وتغطي خدمات النقل بالسكك الحديدية حوالي 45 % من خدمات نقل المسافرين، وحوالي 9,8 % من مجموع معاملات البضائع [31]. وأصبحت هذه الشبكة اليوم تعيش مرحلة العصرنة، وخاصة بالنسبة للخطوط المتوسطة، إضافة إلى الترامواي والميترو، رغم كل هذا تبقى خدمات السكك الحديدية غير كافية بالنسبة لمساحة الجزائر الشاسعة.

النقل الجوي: تقتصر الجزائر على شركة نقل جوية وطنية وحيدة وهي الخطوط الجوية الجزائرية [32]، والتي تغطي 96400 كلم، بالإضافة إلى ما يزيد عن 120 رحلة داخلية وخارجية منتظمة يوميا، فالجزائر تغطي45% من السوق الخارجية التي تنطلق من الجزائر نحو 35 محطة دولية، وقد بلغ عدد المسافرين 3.5 مليون مسافر سنة 2010. إضافة إلى ذلك تتعامل الجزائر مع مجموعة من شركات الطيران من الدول الأجنبية.

النقل البحري: إن العمل البحري في الجزائر يعتمد على 13 ميناء للعديد من الخدمات، كالتجارة والصيد البحري ونقل المسافرين، إضافة إلى ميناءين متخصصين في المحروقات، بالإضافة إلى العديد من الموانئ الصغيرة التي تستعمل للصيد البحري والترفيه، كما تحتوي على حجرات للإشارة البحرية لأمن الملاحة ومحصنات الدفاع الساحلي. للإشارة فإن التبادلات التجارية الدولية في الجزائر تعمل أساسا عن طرق البحر، تضمنها مؤسسات متخصصة في نقل السلع، وأهم هذه الموانئ الجزائر، وهران، عنابة وجن جن، التي تضمن 75% من الملاحة.

ب- الاتصالات:

تغطي الشبكة الهاتفية 96% من الطاقات المنجزة ذات الطابع الأوتوماتيكي، إلى جانب تعميم النظام الرقمي كما عرف قطاع الاتصالات في الجزائر تفتحا على اللاسلكية، إذ أصبح الهاتف و شبكة الإنترنت سهلة المنال، و أسواق الاتصالات في الجزائر، صارت أكثر تنافسية لفائدة المستهلكين والمستعملين [33].

خامسا: مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر

وتنقسم إلى ما يلي:

1- طاقات الإيواء:

بدأت حركة الإنشاءات الفندقية بالتوسع والانتشار في الجزائر بعد سنة 1998 حيث تركزت معظمها في المدن الرئيسية، وتعد الطاقة الفندقية أهم المؤشرات التي نعرف بواسطتها مدى تقدم بلد ما في هذا القطاع:

الجدول رقم (05): طاقات الإيواء السياحي في الجزائر خلال الفترة (2007–2013)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الفنادق	1112	1134	1139	1152	1159	1168	1171
عدد الأسرة	85000	85642	88694	89012	89321	89921	90089

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة، 2014

الملاحظ من خلال الجدول أن طاقة الإيواء في الجزائر في تزايد ضعيف نوعا ما، حيث سنة 2007 كان القطاع السياحي يملك 1112 فندق بطاقة 66501 سرير، ليتطور هذا الحجم ليصل سنة 2013 إلى حوالي 1171 فندق بطاقة 90089 سرير، ورغم هذا التزايد إلا أن طاقة الإيواء في الجزائر لا تكفي لتلبية رغبات السياحة الداخلية والخارجية من حيث الكم، حيث أن هذه الطاقة الإيوائية تبقى ضعيفة وتحتاج إلى دعم وزيادة.

2- التدفقات السياحية إلى الجزائر:

الجدول رقم (06): تطور عدد السياح القادمين إلى الجزائر خلال الفترة (2004–2013)

(**الوحدة**: ألف سائح)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السياح الأجانب	368	441	478	511	556	655	710	756	820	875
الجزائريين المقيمين بالخارج	865	1002	1160	1232	1216	1256	1360	1634	1810	2035
المجموع	1233	1443	1638	1743	1772	1911	2070	2390	2630	2910

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة، 2014

إن التوجه نحو السياحة الخارجية ظل مستمرا في بداية المرحلة حيث بلغ سنة 2004 عدد السياح الوافدين إلى الجزائر 1233 ألف زائر ليصل سنة 2010 إلى 2070 ألف سائح وأخيرا 2910 ألف سائح سنة 2013، حيث تعتبر قفزة معتبرة في هذه الفترة لعدد السياح. كما نستنتج نفس الملاحظة تقريبا بالنسبة لقدوم الجزائريين المقيمين بالخارج، إذ سجل توافد مستمر من سنة 2004 إلى سنة 2013، حيث بلغ تدفق عدد السياح الجزائريين المقيمين بالخارج 2035 ألف سائح سنة 2013. وهذه الزيادة المستمرة في عدد السياح مردها إلى

تحسن الظروف الأمنية داخل الوطن، وتدهورها في الدول المجاورة وهو الشيء الذي أدى إلى تحسين صورة الجزائر السياحية في الخارج.

3- الميزان السياحي في الجزائر:

الجدول رقم (07): تطور الميزان السياحي في الجزائر خلال الفترة (2004-2013)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النفقات السياحية	341	370	381	377	394	470	420	432	465	
الإيرادات السياحية	178	184	215	219	300	102	135	143	210	
الميزان السياحي	163-	186-	166-	158-	94-	368-	285-	289-	255-	

المصدر: وزارة السياحة، إحصائيات 2014

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الإيرادات السياحية في الجزائر شهدت تقلبات حادة، وذلك خلال الفترة الممتدة مابين 2004 و 2012 ، ومرد ذلك إلى انعدام الاستقرار السياسي وعدم الاهتمام بهذا القطاع كونه قطاعا ثانويا، ويلاحظ أنه مع بداية سنة 2004 بدأت الإيرادات السياحية المسجلة في الجزائر تشهد تحسنًا ملحوظًا لتبلغ قيمتها 300 مليون دولار سنة 2008 وتفسر هذه الزيادة المعتبرة إلى زيادة التدفقات السياحية إلى الجزائر وذلك لعودة الأمن، ورغم ذلك فإن الميزان السياحي سجل عجزا مستمرا طوال هذه الفترة، وأكبر عجز سجل سنة 2009 بحوالي 368 مليون دولار ، هذا العجز مرده إلى ضعف الإيرادات السياحية وارتفاع النفقات.

4- التشغيل في القطاع السياحي في الجزائر:

تعتبر الفنادق السياحية من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التوظيف، حيث يمكن اعتبارها مقاييس جيدة للتشغيل.

جدول رقم (08): تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة (2004-2013).

(**الوحدة:** مليون دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
العمال (ألف عامل)	346.2	410.2	445.1	474.8	480	506	507.1
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العمال (ألف عامل)	586	300	288	301	305	312	312

المصدر: وزارة السياحة، إحصائيات 2014

يظهر من خلال الجدول أعلاه، أن العمالة الجزائرية في القطاع السياحي شهد تطورا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2007، بحيث ارتفعت من 346.2 ألف عامل إلى 586 ألف عامل وهذا راجع إلى تحسن الظروف الأمنية الذي أدى بدوره إلى زيادة عدد السياح، لكن بعد سنة 2008 عرف القطاع السياحي تراجعا كبيرا في اليد العاملة، بحيث تراجعت إلى 300 ألف عامل سنة 2008 لتصل 288 ألف عامل سنة 2009، ليرتفع هذا الحجم إلى 312 ألف عامل سنة 2013، وهذا راجع إلى تهميش هذا القطاع ونقص الاستثمار فيه مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. إلا أنه ما يؤخذ على نمط التشغيل في هذا القطاع هو نقص التأهيل في أوساط العاملين، إذ لا يتوفر معظم المستخدمين على أدنى حد من التأهيل، الأمر الذي ساهم في تدهور نوعية الخدمات السياحية، حيث لهذه الأخيرة دور هام في جذب السياح. وقد أعدت المنظمة العالمية للسياحة دراسة حول التشغيل في القطاع السياحي في الجزائر ووصلت إلى نتيجة مفادها أن 66 % من العمالة الجزائرية في المجال السياحي غير مؤهلة من مجموع المشتغلين في هذا القطاع، في حين أن المقاييس الدولية المطبقة في القطاع السياحي تتيح فقط ما نسبته20% لهذا الصنف من العمالة، وذلك نظرا لحساسية هذا القطاع وارتباط خدماته بالعنصر البشري أكثر [34].

سادسا: آفاق القطاع السياحي في الجزائر

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الإطار الإستراتيجي للسياسة السياحية في الجزائر على المدى الطويل (2030)، وبالتالي تحديد جميع الأدوات الكفيلة بتنفيذها. بحيث يتكون التقرير العام حول هذا المخطط من ستة عناوين وهي: تشخيص السياحة الجزائرية، برامج العمل السياحي ذات الأولوية في المخطط الإستراتيجي، الأقطاب والقرى السياحية للامتياز، تنفيذ المخطط العملياتي للمخطط، المشاريع السياحية ذات الأولوية، وأخيرا تلخيص عام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية [35].

الجدول رقم (10): التقديرات السياحية لآفاق 2030

الأقطاب السياحية للامتياز	عدد الأسرة للفنادق	عدد الأسرة للقرى السياحية	المجموع
القطب السياحي شمال وسط	9295	39849	49144
القطب السياحي شمال شرق	5965	7378	13343
القطب السياحي شمال غرب	10146	6852	16998
القطب السياحي جنوب شرق الواحات	2092	92	2184
القطب السياحي جنوب غرب الواحات	1513		1513
القطب السياحي الجنوب الكبير الطاسيلي	150		150
القطب السياحي الجنوب الكبير اهقار	225		225
إجمالي الأسرة	29386	54171	83557
إجمالي الأسرة (فنادق وقرى سياحية)	83557		

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثالث، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، 2008، ص 05

من خلال الجدول نلاحظ أن الاهتمام موجه للأقطاب الشمالية، والتي تحظى بحصة الأسد والمقدرة بـ 79485 سرير، وهذا ما يؤكد التركيز على السياحة الساحلية، وإهمال السياحة الجنوبية والمقدرة بحوالي 4072 سرير، رغم توفر الجنوب الجزائري على مقومات سياحية، والتي تعتبر من أفضل المناطق الصحراوية إقليميا.

سابعا: معوقات القطاع السياحي في الجزائر

تم إحصاء عدة مشاكل تعيق تطوير القطاع السياحي في الجزائر، نذكر منها ما يلي:

- طاقات إيواء غير كافية وذات نوعية سيئة بحيث لا تستجيب للمعايير الدولية وبأسعار خيالية؛
- نقص التأهيل والكفاءة لدى المستخدمين في القطاع السياحي؛
- ضعف نوعية الخدمات السياحية وافتقار العديد من المناطق السياحية المهمة إلى خدمات النقل المتنوعة، وهذا لغياب المطارات الدولية وسوء الربط الجوي باتجاه الجنوب، والطرق المهترئة وغياب القطارات؛
- عدم مواكبة العديد من القوانين الخاصة بالمنشآت السياحية والفندقية للتطور السريع للعصر الحديث، مما يتطلب تعديل هذه القوانين ووضع الصياغة التشريعية المناسبة التي تسمح بتطبيق هذه القوانين في القطاع السياحي؛
- غياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق بالنسبة لوكالات الأسفار، وهذا للنقص في التأهيل ومهنية المستخدمين وغياب مخطط للتكوين المستمر، وعدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة؛
- ضعف تكنولوجيات الإعلام والاتصال في القطاع السياحي، وهذا لصعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في القطاع السياحي؛
- نقص البنوك والخدمات المالية، وعدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح، إضافة إلى القوانين التي لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح إلى الخارج، وتعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي؛
- غياب الأمن بشتى أنواعه (الأمن الصحي، الغذائي، الحماية ....) ؛
- العجز في تسويق وجهة الجزائر السياحية، وهذا لضعف الاتصال الداخلي والخارجي وضعف التعاون بين مختلف القطاعات والشركات في قطاع السياحة؛
- تعدد وتضارب الاختصاصات بين وزارة السياحة والعديد من الوزارات الأخرى للموافقة على المشاريع السياحية، مما يؤدي إلى عرقلة المستثمرين؛
- صعوبة الحصول على العقارات اللازمة لإقامة المشاريع السياحية؛
- ارتفاع معدلات الضريبة المفروضة على الفنادق والأنشطة السياحية الأخرى، كالضرائب على الأرباح؛

- عدم تحديد خريطة دقيقة لمناطق التوسع السياحي والمناطق ذات الأولوية في الاستثمار السياحي؛
- صعوبة وتعدد العديد من الإجراءات للموافقة على طلبات المستثمر السياحي مما يؤدي إلى تعطل وإعاقة الاستثمار السياحي في العديد من المناطق السياحية.

الخاتمة:

شهد القطاع السياحي نموا متواصلا في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والدول المجاورة للجزائر بصفة خاصة، لاسيما من حيث زيادة عدد السياح والإيرادات السياحية وتوفير مناصب شغل، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي لهذه الدول وتحسين الأوضاع الاجتماعية لها، ورغم ما تملكه الجزائر من مؤهلات سياحية تجعلها تنفرد عن الدول الأخرى في المجال السياحي، إلا أنها لم تولي لهذا القطاع أهمية كباقي القطاعات الأخرى، ورغم زيادة عدد الهياكل السياحية لكنها تعتبر غير كافية لتحسين صورة المنتج السياحي الجزائري و ترقيته محليا و دوليا.

كما أن هذا القطاع عانى ولا زال يعاني، حيث نجد أن الميزان السياحي الجزائري حقق نتائج سلبية خلال السنوات الماضية، وبالتالي تعتبر الجزائر بعيدة كل البعد عن متطلبات السوق السياحية العالمية.

كما أن الدولة الجزائرية ما زالت تبذل المزيد من الجهود للنهوض بالقطاع السياحي وتطويره، في ظل المستجدات التي تفرزها السياحة العالمية، ويعد بعث النشاط السياحي في الجزائر ضرورة حتمية للمساهمة في الاقتصاد الوطني المتأثر بانهيار أسعار المحروقات، وبالتالي يمكن التفكير في مجموعة من **الاقتراحات الضرورية لترقية هذا القطاع منها ما يلي:**

- **العمل على تنمية السياحة:** من خلال التوجه نحو الحفاظ على البيئة وتشجيع السياحة الخضراء.
- **رقابة ومتابعة المنشآت السياحية:** عن طريق تحديد المعايير العالمية الواجب التقيد بها قبل وأثناء وبعد تنفيذ البرامج السياحية؛
- **تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة:** يعتبر الاستثمار من أهم عوامل التنمية السياحية، وهذا عن طرق إعفاء شركات الاستثمار السياحي والفندقي من الضرائب لمدة معينة أو تخفيضها، وتسهيل إجراءات الجمارك بالنسبة للأجهزة والمعدات التي يحتاجها المشروع السياحي؛
- **دعم وتطوير التكوين في القطاع السياحي:** نظرا لاعتماد القطاع السياحي بدرجة كبيرة على العنصر البشري، فهو يستدعي تأهيل وتكوين مستمر للموارد البشرية العاملة في قطاع السياحة، وهذا بالاهتمام بالمدارس والمعاهد السياحية، وإدراجها في الجامعات، وإنشاء مؤسسات تكوينية جديدة وإشراك القطاع الخاص في هذا المجال؛
- **تنمية الصناعات المرتبطة بالسياحة:** عن طريق تشجيع رجال الأعمال للاهتمام بالصناعات التي لها علاقة بالسياحة وتوفير المناخ الملائم لذلك؛
- **تطوير قطاع النقل:** يعتبر قطاع النقل من مكونات المنتج السياحي، حيث أن الخدمات السياحية لا تنقل ولا ترسل، لذلك يجب العمل على تطوير خدمات النقل بمختلف أشكاله.

- **وضع جهاز تشريعي وتنظيمي للسياحة:** يعتبر التشريع الإطار العام المنظم لأي نشاط، وعلى غرار باقي الأنشطة يحتاج النشاط السياحي إلى جهاز تشريعي وتنظيمي واضح ومنظم، يحمي السائح من الخداع والاستغلال، وينظم العمل والنشاط السياحي، مع وضع قانون الاستثمار السياحي كما هو موجود في العديد من الدول؛
- **العمل على إرساء وتوفير الأمن:** يعتبر الأمن من أهم العوامل المتحكمة في الجذب السياحي، فالسائح يتجنب المناطق التي تفتقر للأمن، لذا يجب على الدولة السياحية العمل على توفير السلامة والأمن للسياح؛
- **نشر الوعي السياحي:** من خلال تشجيع توافد السياح الأجانب، بحيث يجب على الدولة السياحية أن تعمل على تثقيف السياح، عن طريق الإعلان والترويج، من خلال إصدار دليل سياحي بالنشرات والكتيبات، والخرائط التي تتضمن كافة المواقع السياحية والأثرية والطرق والفنادق، وتوزيعها على السياح أثناء دخولهم عبر المطارات والموانئ والحدود البرية، وكذا تثقيف العاملين في القطاع السياحي عن طريق عقد دورات تثقيفية، لكسب معارف وتقنيات جديدة والإطلاع على تجارب الدول المتقدمة في المجال السياحي؛
- **القضاء على السوق السوداء في التعامل بالعملة:** من بين أهداف التنمية السياحية الحصول على إيرادات بالعملة الصعبة، والتي تمر عبر القنوات الرسمية، فانتشار السوق الموازية للعملة يؤدي إلى إضعاف القيمة الحقيقية للسياحة، لذا يجب تنظيم ومراقبة التعامل بالعملة الصعبة بصورة قانونية وواضحة لغرض القضاء على السوق السوداء التي تهدم الاقتصاد الوطني؛
- **تحسين وتوسيع الخدمات السياحية:** تحديد سياسة وطنية مستقرة وطويلة الأجل لتطوير السياحة، يتم إعدادها مع مختلف القطاعات وتكون مندمجة في المخططات التنموية، عن طريق توسيع هيكل الخدمات السياحية من وسائل الإقامة والنقل والاستقبال، وهذا يعطي شعور للسائح بالراحة ومدى اهتمام الدولة بالسائح؛
- **وضع برامج سياحية:** عن طريق توفير جودة في الخدمات السياحية وفق برامج لتنمية الطلب السياحي، وهذا عن طريق إقامة المهرجانات الثقافية والرياضية والفنية، وإقامة المسابقات الدولية، والمعارض والتظاهرات التجارية الدولية؛
- **الاستفادة من التجارب السياحية:** الاستفادة من تجارب البلدان السياحية، خاصة الدول المجاورة كتونس والمغرب التي أثبتت نجاعتها في حوض المتوسط رغم أنها تملك من الإمكانيات أقل ما تملك الجزائر.

الهوامش والمراجع:

[1] المنظمة العالمية للسياحة، تقديرات وإحصائيات، 2010.

[2] الآية 112 من سورة التوبة.

[3] أحمد ماهر: تنظيم المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، 1988، ص 20.

[4] زيد منير عبوي: فن إدارة الفنادق والنشاط السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 167.

[5] Pierre PY : Le tourisme, Un phénomène économique, Ed, Les Etudes de la Documentation Francaise, 1996, P 5.

[6] ماهر عبد العزيز: صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص21.

[7] صلاح الدين عبد الوهاب: نظرية السياحة الدولية، دار الهناء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1992، ص 23.

[8] جليلة حسن حسنين: اقتصاديات السياحة، منشورات جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص 07.

[9] مثنى طه الحوري وإسماعيل علي الدباغ: مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة النشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 41.

[10] محمد منير حجاب: الإعلام السياحي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص 49.

[11] صلاح الدين خريوطلي: السياحة المستدامة، دار رضا للنشر، دمشق، سوريا، 2004، ص20.

[12] بودي عبد القادر: أهمية التسويق في تنمية القطاع السياحي بالجزائر "السياحة بالجنوب الغربي"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 47.

[13] أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف:تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية،المكتب العربي الحديث، ط2،الإسكندرية، مصر، 1999، ص 18.

[14] بودي عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص 52.

[15] سهيل الحمدان: الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية، دار الرضا للنشر، ط 1، دمشق، سوريا، 2001، ص 60.

[16] عمر أبو العين: تخطيط الطاقة الفندقية في ضوء الطلب السياحي، مؤتمر السياحة في مصر واقتصادياتها وإدارتها، جامعة المنصورة، مصر، 1988، ص 77.

[17] صلاح الدين عبد الوهاب: التخطيط السياحي، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1969، ص 26.

[18] سهيل الحمدان: مرجع سبق ذكره، ص 60.

[19] المرجع السابق، ص 61.

[20] قويدر الويزة: اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص 249.

[21] المرجع السابق، ص 250.

[22] أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف: مرجع سبق ذكره، ص 18، 19.

[23] المرجع السابق، ص 30.

[24] أشرف صبحي عبد العاطي: السياحة صناعة المستقبل، دار ومكتبة الإسراء، مصر، 1997، ص22.

[25] الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1989، ص 1.

[26] محمد الهادي لعروق: أطلس العالم والجزائر، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2002، ص12.

[27] Marc Cote : L'Algerie paysages et ptrimoines, medeas plus, Algerie, 1996, p 16.

[28] Ministère de Tourisme : sept sites algeriennes figurant patrimoine culturel de l'uniesco, 2005, p 21.

[29] الدليل الاقتصادي والاجتماعي: المؤسسة الوطنية للإشهار، 1989، ص 348.

[30] وزارة تهيئة الإقليم: البيئة والسياحة، ج 1، الجزائر، 2012، ص 48.

[31] الوكالة الوطنية للدراسات السياحية: الاستثمار والشراكة في الجزائر، 2013، ص 15.

[32] http://fr.wikipedia.org/wiki/air-algc3%a9rie.

[33] عبد الطيف بن أشنهو: عصرنة الجزائر، حصيلة وآفاق ، 1999 – 2013، الجزائر، ص 14.

[34] المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مرجع سبق ذكره، ص 40.

[35] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة: الكتاب الرابع، المخطط العملي، وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الجزائر،2008، ص 3.